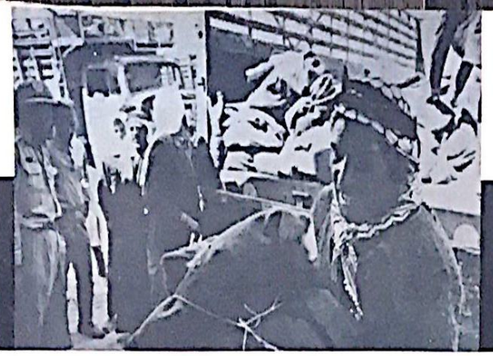

▪ بقلم : ايهاب رائد ▪

الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية في الاردن

يعر الاردن ازمة اقتصاديه حاده تدان منذ عدوان حزيران واخذت الازمه في التفاقم والتصاعد حتى وصلت الى مداها في هذه الفتره بالذات ، وتركت انعكاساتها السلبيه على المواطن الاردني ، والزد في دخله والمستوى المعاشي الذي تحياه وقدراته الشرائيه وعلى مستوى الدخل والانتاج القومين وفي القدره الانتاجيه لمؤسسات القطاع العام والخاص .

ومن البديهي لفت النظر الى ان انهماط الحيازات والملكيات التي تواجد في اي بلد وتكون بمثابه الملكيات السائده تلعب الدور الرئيسي في طبع اسلوب الانتاج الاقتصادي بطابعه ، وتقرر شكل العلاقات الاجتماعيه بما يلائم ومصالحها وهذا يعني ببساطه ، ان ما تقرر طبيعه سلوك نظام ما ليس ما يمليه السلطه من خطط وبرامج وانما ما يسير عليه فعلا في عمليه التطبيق العملي لتلك العلاقات ومضمون هذه العلاقات ، والتي تعكس طبيعه مصالح القوى الحاكمه في القطر .

ومنافسه الوضع الاقتصادي في الاردن ، وفق هذا المعيار يعني بالتالي توضيح الصوره الحقيقيه للازمه الاقتصاديه في الاردن وميزاتها الحقيقيه .

الزراعه

يشكل المستغلون بالزراعه في الاردن ٤٥٪ من القوه العامله اقتصاديا وهذا يعني ان اقل قليلا من نصف مجموع السكان العام يشتغل بالقطاع الزراعي ومن هنا فان تقدم وتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والحضاري في الاردن مرهون في الوقت الحاضر والى حد بعيد ، بمدى تقدم هذا القطاع ونموه ، ودفع العاملين فيه الى وضع الفعل في الناحيه الاقتصاديه ، ومن حيث واقعهم الاجتماعي وتفكيرهم السياسي ورؤيتهم الطبقي وفهمهم الواقع الذي يعيشون فيه .

وتظهر الاهميه الفائقه لتطور هذا القطاع اذا عرفنا ان هذه النسبه من العاملين بالزراعه تساهم في مجمل الانتاج القومي المحلي في الاردن بما يقدر بما بين ٢٠ ـ ٢٤٪ فقط ، اخذين بعين الاعتبار مدى التدني الذي يتعرض له هذا الانتاج .

وهذه النسبه تعد ضئيله جدا اذا ما قورنت بنسبه هؤلاء العاملين بالزراعه بالنسبه للمجتمع الاردني وهذا الخلل يمكن اعادته الى عده اسباب اهمها :

ـ اولا : الطابع الاقطاعي الذي يميز هذا المجال ، والمسيطر بشكل كامل على الوضع الزراعي في الاردن ، واثر هذا الخط من الملكية على كمية الانتاج .

ـ ثانيا : قله توافر راس المال اللازم للفلاح ، وعدم توافر الالات الزراعيه وعدم وجود ايه امكانيه لتدعيم قدره هذا الفلاح ، اذا كان يملك قطعه ارض صغيره .

ـ ثالثا : نتج عن ذلك شعور الفلاح بعدم جدوى العمل وذلك لعدم تلقه امكانيه دفع المردود العائد من الزراعه لعدم تغطيه هذا المردود للنفقات المبذوله ..

ـ رابعا : عدم توافر مشاريع الري ، والخطط الكامله والقادره على سد حاجه الزراعه في الاردن ، او جزءا منها ، او محاوله التغلب على مشكله الاعتماد على الزراعه الموسميه التي تسيطر على الزراعه في الاردن بشكل كامل ، هذا بالاضافه الى هيمنه انماط مختلفه ومخلفه في العلاقات الانتاجيه التي تأخذ الاشكال القائم ما بين الفلاحين من ناحيه ، والذين يعملون باجر او مع المحاصصين ام مع غرهم من العمال الزراعيين من جهه اخرى .

وتقدر نسبه الارض الصالحه للزراعه في الاردن بـ ١٢ مليون دونم ، ومجموع ما يستغل منها يبلغ حوالي ٥٠٪ فقط ، وتشكل حصه الانتاج الزراعي بالنسبه للانتاج المحلي ٢٤٪ ، مع الاخذ بعين الاعتبار النسبه التي تشكلها الضفه الغربيه بالنسبه الى مجمل الوضع الزراعي بالاردن ، حيث تقدر نسبه الارض المزروعه بالفواكه في الضفه الغربيه ٨٥٪ من مجموع الاراضي المزروعه بالفواكه في الاردن ، و ٢٥٪ من الاراضي المزروعه بالخضروات موجوده بالضفه الغربيه ، و ٣٠٪ من الارض المزروعه بالحبوب موجوده في الضفه الغربيه .

وتقدر النسبه التي تنتجها الضفه الغربيه بـ ٦٥٪ من الخضروات المنتجه في الاردن ، و ٦٠٪ من الفواكه ، و ٨٠٪ من الزيتون ، و ٣٠٪ من الحبوب .

ولذلك فان نسبه مساهمه الانتاج الزراعي من الناتج القومي هو ٢٠٫٠١٪ من الانتاج المحلي المقدر بـ ٢٤٠٢٪ حسب احصائيات عام ٧١ ..

ويرزح الفلاحون الفقراء في الاردن تحت قاع الهرم الاقتصادي اذ ان العمال الزراعيين محرومون حسب قانون العمل من جميع الحقوق والمعونات التي اكتسبها العمال في القطاعات الاخرى ، ورغم كل ذلك الاجحاف في فضم حقوق العمال الزراعيين في الاردن فان الاستغلال يصل الى حده الاقصى ، لان الفلاح يدفع الضريبه ليس على المواد المنتجه وانما على الارض ، ومن هنا نجد ان الفلاح المالك لقطعة ارض صغره يدفع اكثر من دخله منها كضريبه سنويه ، وهذا الوضع يختلف بالنسبه للملاك الكبار صاحب المساحات الواسعه ، وفي هذا الوضع نجد المداخل الحقيقيه التي يمكن الاقطاعي من استغلال الفلاحين اصحاب الملكيات الصغره ، والفلاحين الاجراء العاملين بالاجور اليومية البسطه ، هذا بالاضافه الى سلطه الوسطاء المستغلين ، والذين يشكلون حلقه الوصل بين الاستغلال الواسع الذي تمثله كومبرادور السلطه الساسه وبين الاستغلال الاقل حجما والذي يمثله الاقطاع العشاري وسلطانه البدائي المتخلف .

هذا اذا اخذنا حاله النشوء الاوليه للاقتصاد الاردني وطبيعه قطاع الخدمات بشكل غير طبيعي وبشكله تحت مظله المساعدات الخارجيه التي مكنت الاردن من استراد نسبه اعلى صادراته مما ادى ، الى ان نتمكن سابقه على الزراعه ، حيث سبب نضحها في هذا الخلل ادى الى ان يشغل ٤٥٪ من القوه العامله اقتصاديا في هذا الخلل ، وبقدر هذه النسبه باكثر من ثلث سكان البلد ، ولذلك فان النظر في الاردن اصبح مرهونا بتطور هذا القطاع وتقدمه ..

الصناعة

يشكل المورد الرئيسي الثاني من حيث اهميه في الحياه الاقتصاديه في الاردن ، فهو اولا عاجز وبشكل كامل عن سد حاجات البلد من المواد حتى الاستهلاكيه ، والسبب ليس كما تدعي السلطات في الاردن من ان العدوان الاسرائيلي هو الذي ضرب هذا البند ، وانما السبب الحقيقي هو في عدم وجود خطه وبرنامج حقيقي للتقدم بهذا المجال وتحقيق الصناعات الوطنيه والضروريه والقادره على سد حاجات البلد ، وتعود ذلك بالطبع في جزء اساسي منه الى همجيه الحلف العشائري الاقطاعي على النظام .

وثانيا : وجود الكابرل الاحتكاري الذي تشكل العائله المالكه اهم اطرافه في فرض سيطرتها على المنشآت الصناعيه القليله ، والمرتبطه مباشره بالامبرياليه .

وتقدر نسبه مساهمه « ام الملك » في شركه مصفاه البترول بمقدار ربع عدد اسهم الشركه اي حوالي ٢٢٪ من مجموع اسهم الشركه ـ وهذا مجرد مثال واحد .

وقد انخفض الانتاج الصناعي في عام ١٩٦٧ مثلا عنه في ١٩٦٦ ، حسب سجل الخط البياني العام حالته من الهبوط يمكن تسجيلها من الصناعات الرئيسيه التي تعبر هي الاساس في مجال الصناعه الاردنيه ، وهي صناعه الفوسفات والاسمنت ، ومن المعروف ان هذه الصناعات موجوده كمالها في الضفه الشرقيه ولم تتاثر مباشره بحرب حزيران كما تدعي السلطات الاردنيه او بسبب فقدان الاسواق .

هذا اذا علمنا ان هذه الصناعات لا تشكل بسبه استهلاك الاسواق المحليه منها ١٪ من مجموع الانتاج وبالاخص صناعه الفوسفات ، ويمكن ان نرى الردى الذي وصلت اليه اهم الصناعات من خلال الجدول الاتي :

انتاج الفوسفات الخام

(بالاف الاطنان)

	١٩٧٠	١٩٧١
مايو	١٠٩٠٥	٧١٠٥
آب	١١٠٠٥	٢٠
ايلول	٤٦٠٠٥	٤٠٠٥

واضح من الجدول السابق مدى التدهور السريع الذي وصلت اليه الصناعات في الاردن ومن بين الاسباب الرئيسه لهذا التدهور كون الاردن يملك قدر من جميع النواحي وعلى مختلف المستويات غير صالح لاستغلال واستثمار الرساميل الاجنبيه لا في نطاق القطاع الخاص من شركات وبنوك ولا في مشاريع الدوله التي لا توجد ، وعدم جدوى استغلال هذه الرساميل في الارض وفي استغلال المواد الخام كما هي عاده الرساميل الاجنبية في اكثر من بلد من بلدان العالم الثالث .

وايضا فان صادرات الاردن سجلت هي الاخرى هبوطا كبيرا ويمكن ملاحظه ذلك من الجدول الاتي :

صادرات الاردن خلال شهري آذار ونيسان من عام ٧٠ ـ ٧١

(بالاف الدنانير)

	١٩٧٠	١٩٧١
آب	١٣٤٤٠١	٩٩٨٠٨
نيسان	١٢٠٩٠٨	١٠٤٦٠٧

من هذا نرى ان الاردن يسير بشكل مستمر الى الوراء وفي جميع المستويات والمجالات ، ولذلك فان مجموع الانفاق القائم على وضع السلطه ودعم موازنه الدوله بقي محصورا في دائره الدعم للانفاق الاستهلاكي ، والمساعد المسخر لاعاده توزيع الدخل انطي بصوره اوليه لقطاع الخدمات .

ولذلك فانه على الرغم من تعاظم وتزايد موازنه الدوله وتزايد الاعتمادات على المصادر الاجنبيه في الميزان ، فقد ظلت معدلات النمو السنوي فيها « هابطه » بالمقارنه مع البلدان الاخرى ، وعلى نفس المستوى من الدنيء الاقتصادي ، ويمكن ان نقارن ذلك مع مجموعه من البلدان المتخلفه اقتصاديا لنرى ان الاردن دائما كان في مؤخره هذه المجموعه ، وسجل الخط البياني لنموه الاقتصادي ادنى ارقام حيث تسجل ٢٪ فقط ، بينما في بلدان مختلفه اخرى كان ٥٪ ، وتحاول السلطات والقوى المسيطره ان تكيف الخطه الاقتصاديه وفق خطها لسد العجز المتصاعد في الميزان التجاري ما بين النفقات الجاريه للاقتصاد والنفقات الجاريه للدوله ، فقد بلغ مجمل الانتاج المحلي في عام ١٩٦٩ حوالي ٧٠ مليون دينار ، في نفس الوقت نجد ان النفقات الجاريه من نفس العام بلغت حوالي ٧٦ مليون دينار ، اي ان نسبه العارق ما بين الانتاج المحلي والانفاق الجاري بلغت ٦٪ .

الاردن ميدان « استثمار سياسي »

ان الاهميه القصوى لوجود النظام الاردني ليس في كونه ميدان استثمار اقتصادي ولكن الاهم هو ابقاء الاردن في فلك السياسه الامبرياليه في المنطقه ، وسمح الاردن كنظام قائم بدعم كامل من قبل القوى الامبرياليه لخصوصه دوره في مخططات اسرائيل ، والامبرياليه ، وليس على الاطلاق بسبب ثرواته او استغلال الرأسمال الاجنبي له مباشره .

ولذلك فان الطريقه المثلى والناجحه في وجه نظر القوى الامبرياليه لدعم وجود هذا النظام هو تشبثه في الداخل للسيطره المطلقه على المؤسسات الرئيسيه في الدوله ، والتي تمثل في خدمتها الوسيله الوحيده التي يمكن للقوى الامبرياليه ان تحمي خلفها بأسلوب شرعي للمحافظه على بقاء النظام .

ولهذا فان السبب الحقيقي وراء الازمه الاقتصاديه التي يمر فيها الاردن عائد الى كون المؤسسه الاقتصاديه في الاردن هي بقبر المؤسسه الحاكمه والتي تسيطر على كل المؤسسات ، وهذه المؤسسات كلها تعر من الناحيه الموضوعيه بازمه شامله بسبب انكشاف دورها سياسيا ، وبسبب افتضاح كونها قائمه على الرشوه والمساعدات المطعمه ، ولذلك فهي تحاول بقدر المستطاع ان تثبت المركزات التي يقوم عليها النظام واهمها المؤسسه العسكريه لبس في سبيل النهب الاقتصادي المباشر والاستثمار الصرفي في الاردن بل للسيطره السياسيه في البلاد وبسبب الظروف الخصوصيه التي يمتاز بها الاردن ..

ومن هذه الزاويه فقط تظهر الاهميه الحقيقيه للنظام الاردني وارتباطه بمخططات الامبرياليه في المنطقه ، وليست اهميه الاردن كميدان استثمار لان مرابيه الفوائد العائده من مجموع المؤسسات الاجنبيه العامله في الاردن لا تشكل الا ٦ ـ ٦٥٪ من مجموع الدخل العام ، وبالاضافه الى ذلك فان مجموع الرساميل والاموال المسجله للشركات في الاردن ، وبالذات الاجنبيه منها ، مستثمره في القطاع المالي الذي لا يشارك في تحويل اموال واسعه الى المال الثابت . والسبب في ذلك يعود لكون فائض توظيف رؤوس الاموال الاجنبيه يعطي الحق بتحويل الارباح الاجنبيه بالعمله الاجنبيه الى خارج البلاد ..

مميزات النظام الاقتصادي الاردني

١ ـ بصفه عامه في البلاد المتخلفه تسود العلاقات الاقتصادية التي تعكس طبيعة القوة المسيطرة سياسيا ، وتفرض هذه القوى الاساليب الانتاجية التي تعود عليها باكبر حجم من الفوائد تعود في غالبيتها لمجموعة من البيروقراطيين العسكريين او لمجموعه من الاحتكاريين العقاريين ، او لمجموعه من القوى البرجوازية المرتبطه وكل هذا الصفات الاستغلاليه للنظام الرأسمالي وللانظمه التي تسير في فلكها

٢ ـ الطبيعه الطبقية لقوى السلطه الحاكمه :

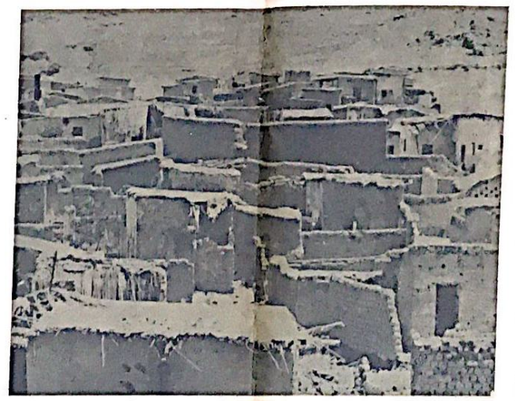

الشميخ كوزلنغ في نابلس

في الجلسه الثانيه التي عقدها المجلس البلدي في نابلس ، حضر موشه دايان وفاردي الجلسه ، وبعد حضورهم القى الشيخ احمد الخطيب (عضو المجلس البلدي) قصيده مدح للمطهانه هذا مطلعها :

« شالوم زعيمنا والون رائدنا ودايان حامينا » !

وامام هذا الرخص في العمالة والذل ، لم يستطع بعض من في المجلس البلدي الا مقاطعة الشيخ كوزلنغ ، ورفض فرحته السعرية! ان امثال هؤلاء سباني يوم حسابهم من قبل جماهيرنا ...

وتظهر هذا وسكله البارز في المجتمع الاردني حيث شكل الصفه الطفيه لمجموعه قليله من البرجوازيين السطره الكامله على الاقتصاد الاردني ويمكن ابيات ذلك ، اذا لاحظنا انه :

ـ اولا : ان الرأسماليه المحليه هي احدى الطبقات المهمه في الاردن وتواجد مصالح هذه الطبقه في ميدان الصناعات الاردنيه المرتبطه بالامبرياليه وسطر هذه المجموعه التي لا يتجاوز عدد افرادها عدد اصابع اليد على مجموع الصناعات الاردنيه مثل صناعه « الاسمنت » ومصفاه النفط « الوطنيه » التي تسطر عليها العائله المالكه والحاشيه الملكيه والصناعات الاردنيه المحليه لا ترضي بالطبع الطلبات الاستهلاكيه للطبقات الغنيه في الاردن ، ولذلك فاننا نجد ان طبقات الشعب الفقيره هي القوى التي تضطر لان تستعمل هذه الصناعات وتخضع في ذلك للسعرات التي يحددها رب المصنع المسغل ..

ـ ثانيا : البرجوازيه البروقراطيه ، وهي الطبقه التي تشكل بالنسبه للمجتمع الاردني الطبقه الاسعد والاوفر حظا من باقي الطبقات وذلك لانها يهمن على الجيش، وتشكل بالتالي المدخل الرئيسي والاستناد الاساسي للقوى الامبرياليه ومن هذا الموقع كونها تشكل الكتله الاجتماعيه المنعمه بالنظام ولكون الموازنه العامه في الاردن تعتمد في الاساس على المساعدات الاجنبيه اكثر من اعتمادها على الموارد الداخليه ولذلك سبب ارتباط النظام في الاردن بالقوى الامبرياليه وبقاءه يعتمد على ما تقدمه الامبرياليه لقاء تنفيذ مخططاته في المنطقه ، وبسبب عدم تطور النظام الاقتصادي من خلال اقامه المشاريع الوطنيه في مجال الصناعة والزراعه ..

ولذلك فان الاقتصاد الاردني لا يمكن ان يسد الموازنه العامه بدون مساعدات اجنبيه . حيث ان الموازنه العامه في الاردن لا تكفي الا لسد ما يقارب اقل من نصف متطلبات الدوله ، الي يذهب اغلبها للمصروفات لمجموع النظام البيروقراطيه العسكريه .

ولهذا فقد سجل العجز الجاري في عام ١٩٧١ مبلغ ٦٨ مليون دينار ، وفي الوقت الذي وصلت فيه الواردات في عام ١٩٧١ مبلغ ٧٦ مليون دينار ، بينما وصلت الصادرات الى ٩ ملايين دولار ..

ـ ثالثا : البرجوازيه المقاربه : وهذه الطبقه تعتمد في استغلالها على الموارد الداخليه في البلد وتخضع كل اعمالها الى مصلحة الطبقات الاكثر انتعاشا في الاردن مثل طبقه الرأسماليين والبيروقراطيه العسكريه ، المتعفنه والفاسده .

المصادر :

١ ـ دائره الاحصاءات العامة ـ ١٩٧٠
٢ ـ دائرة الاحصاءات العامة ـ ١٩٧٠ العدد الشهري
٣ ـ دائرة الاحصاءات العامة ـ ١٩٧١ العدد الشهري
٤ ـ القطاع الزراعي في الاردن ـ فهد الهاشك
٥ ـ الاقتصاد الاردني بعد ٥ حزيران ١٩٦٧
٦ ـ القطاع الزراعي في الاردن ـ وزارة الثقافة والاعلام

بيان من حزب العمل الاشتراكي العربي بمناسبة ذكرى ٥ حزيران

اصدر حزب العمل الاشتراكي العربي ، بمناسبة ٥ حزيران ، البيان التالي :

« يا جماهيرنا الشعبية ،

تمر الذكرى الخامسة لهزيمه حزيران ١٩٦٧ ، لتعيد التأكيد على صحة التحليل القائل بعجز القيادات البورجوازيه الرسميه عن التصدي للصهيونيه والامبرياليه والرجعيه فعلى امتداد العقره الماضيه ، كانت هذه القيادات وما تزال تحيط في ماضي الهزيمه والاستسلام بخطأ كشف عجزها التام عن تحمل اعباء المعركه على الصعيدين القومي والطبقي .

ايها العمال ايها الفلاحون .

ان وقائع السنوات الخمس المنصرمه ، لم تؤكد عجز القيادات البورجوازيه الرسمية ، فحسب ، بل ان احداث السنتين الماضيتين، قد كشفت هي الاخرى ، عجز القيادات اليمينيه الشعبيه ايضا ، كنتيجة لطور التناقضات الضروره بوفر قياده بروليتاريه ثوريه ، تأخذ على عاتقها تولي زمام كفاح شعبنا العربي في سبيل التحرير والديمقراطيه والاشتراكيه والوحدة .

ان النهج الاقليمي الذي اتبعته قيادات المقاومه الفلسطينيه عامه ، وسياسة عدم التدخل بشؤون البلدان العربيه ، الي عبرت عن نفسها القيادات اليمينيه بالرجعه ، ان ذلك النهج وهذه السياسه قد ساعدت الرجعه الاردنيه المتعمله على تنفيذ المخططات الامبرياليه الصهيونيه الرجعية في ضرب مقاومه شعبنا العربي الفلسطيني المسلحه ، ومكنها من اعاده سيطرتها البغيضه وفرض ارهابها واضطهادها الدرس ، على جماهيرنا المناضله في الاردن .

ومقابل عجز القادات وتخاذلها ، فقد عبرت الجماهير الشعبيه عن استعدادها لخوض الكفاح المسلح واعرب عن مبادرات شجاعه في معارك اطول وسائر المواجهات المباشره التي سجلت فيها الجماهير ملاحم بطوليه في تاريخنا النضالي الحديث .

ايها الجماهير الكادحه ،

ان الذكرى الخامسة للهزيمه ، تضعنا جميعا امام مسؤولياتنا التاريخيه ، والمهام المباشرة التي تلقيها على عاتقنا مجابهه اعدائنا الموضعيين والطبقيين ، وفي مقدمة هذه المهمات ، تأتي الاسهام الجاد في العمل من اجل اقامه الجبهه العربيه الوطنيه العريضه المشاركه في الثوره الفلسطينيه ودعم المقاومه الفلسطينيه بكل الوسائل الممكنة وشد ازرها لتمكن من الصمود ومواصلة كفاحها المجيد ضد الرجعية الاردنيه العميله واسرائيل والامبرياليه الامريكيه .

وغني عن القول بان الدعوة لدعم المقاومه منافصه اعدائها ، سيوف تبقى بدون جدوى، ما لم توجد فصائل المقاومة نفسها في جبهة وطنيه مراصة تشكل محور استقطاب لكل نشاطات الدعم ومبادرات التأييد والمؤازره !

ايها القوى الوطنيه والتقدميه ،

ان وقائع السنوات الخمس بما قدمته من دروس ، قد علمتنا بما فيه الكفايه ، لكي نفهم اساليب القوى الرجعية الحاكمة في لبنان، لضرب القوى الوطنيه عامه والقوى اليساريه على وجه الخصوص ، وما قانون الاحزاب والخصمات الذي يريد السلطه الرجعيه اصداره ، لتضفي على نواياها الخبيثه المبيته وخططها الارهابيه بمثابا من الرعبه القانونيه لضرب الحركه الوطنية مهيدا لتصفيه المقاومه الفلسطينيه المسلحه.

ان الايام القادمه ، ستشهد مزيدا من التأمر الرجعي البين ضد جماهيرنا اللبنانيه والفلسطينيه وقواها الثوريه مما يدعونا لان نضع بالمقدمه والصدور بالمسؤوليه ونسهم جميعا في الرد على الهجمه الرجعيه التي ما انفكت القوى المعاديه تحضر لها ، انطلاقا للوقت المناسب للتنفيذ !

ايها الجماهير الكادحه ،

اذا كانت القيادات اليمينيه مسؤوله عن الهزائم التي منيت بها الحركه الوطنيه العربيه على امتداد السنوات الخمس الماضية فان القيادات اليساريه تتحمل المسؤوليه الاولى في العمل الجاد في جبهه نضال وطني عريض تأخذ على عاتقها مهمه الوقوف في وجه اعدائنا والاعداد للرد على العدو الرجعي ـ الصهيوني ـ الامبريالي ، بالعنف الثوري المنظم ، الذي تمارسه الجماهير دفاعا عن نفسها وتحديا لاعدائها .

ان القرارات الجريئه التي اتخذتها السلطه العراقيه تأميمها لاعمال شركه النفط العراقيه ، وما يمكن ان تنجم عنها من صراع عنيف ومواجهه مكشوفه مع القوى الامبريالية والرجعية الاقليمية خاصه ، تضع كافة القوى الوطنيه والتقدميه العربيه امام مسؤوليه الاسهام الفعلي في دعم هذه الخطوه التقدمية واسناد معركه انتزاع الجماهير العراقية لحقوقها المشروعه واسترداد ثرواتها النفطيه المهدوره .

ولا يسعنا ونحن نستعد الذكرى الخامسة للهزيمه الا ان نحيي روح النضال الاممي البروليتاري الذي جسده المناضلون الياباتيون الابطال في هجومهم الجريء على مطار اللد الذي يعتبر احد القلاع العسكرية في اسرائيل.

عاشت وحده القوى الوطنية والتقدمية ولتندحر قوى الظلام والعبودية . »